

## في بيان للمكتب الوطني للجمعية المغربية للأساتذة الباحثين خريجي الجامعات الفرنسية: رفض الاتفاق بالصيغة التي أعلنت عنها النقابة الوطنية للتعليم العالي

أصدر المكتب الوطني للجمعية المغربية للأساتذة الباحثين خريجي الجامعات الفرنسية بياناً عاماً مما جاء فيه:

«إن الملف هو موضوع ملتزم تدخل ملكي سام، رفع بموجبه أمره إلى أنظار جلالته، ما يسر وضع حد لـ 84 يوماً من الإضراب عن الطعام، من أجل إصاف المتضررين وفق مقتضيات القانون، بما يرد الاعتبار لهم ولشهادتهم. وعليه فإن المكتب الوطني للجمعية يعتبر كل اتفاق يسعى إلى فرض الحلول الترقيعية المرفوضة تطاولاً غير مقبول على الملف.

× أن الأساتذة الباحثين حاملي الدكتوراه الفرنسية إنما قرروا إنهاء إضرابهم المفتوح عن الطعام وتعليق اعتصامهم الوطني المفتوح وهم ثابتون على موقفهم المتشبث بحقوقهم المشروع في إطار أستاذ التعليم العالي المستحق وفي الحفاظ على سنوات أقدمتهم المكتسبة منذ تاريخ التوظيف، والرافض لشرط المباراة، كما يؤكد ذلك بلاغهم الموجه إلى الرأي العام الوطني بتاريخ 24 يناير 2007.

ومن ثمة حرص الحاضرون على تسجيل الأمور التالية:  
× الإشادة بالتتابع اليقظ للمكتب الوطني للجمعية

لتطورات الملف، والتنويه بكل المساعي والمبادرات الرصينة الناجحة التي قام بها - ولا يزال - في إطار تدبير مرحلة ما بعد الإضراب المفتوح عن الطعام، التي ترجمت ثقة الأساتذة الباحثين المعنيين من جهة، وحكمتهم ويقظتهم وتمسكهم بحقوقهم المشروعة في نبذ للحلول الترقيعية من جهة ثانية؛ ما مكن من إحباط كل المناورات المفضوحة التي استهدفت ملفهم من خلال إمعان أصحابها في السعي إلى تكريس الحلول الترقيعية، بما فيها آخرها (الاتفاق الهش لـ 13 غشت) الذي ظل المكتب الوطني متكتماً على صيغته المهينة طيلة 75 يوماً، قبل أن يقرر الإفراج عنها رسمياً في بيان اللجنة الإدارية الأخير المنشور بتاريخ 2 نونبر 2007 إثر اجتماعها يوم 28 أكتوبر المنصرم.

× الاستنكار الشديد، والرفض القاطع مجدداً، إن احتجاج الأمر إلى ذلك، لمضمون الاتفاق بالصيغة التي أعلنت عنها اللجنة الإدارية في بيانها المذكور أعلاه، بصورة غير بريئة، مثمّنة لها كعادتها، رغم تراجعها الخطير عن الصيغة السابقة التي سبق لنفس اللجنة الإدارية أن تمنتها، رغم معارضة المتضررين لها وكونها

أحد الأسباب التي أدت إلى الدخول الاحتجاجي في الإضراب عن الطعام، ما دفع إلى سحب الثقة من المكتب الوطني واللجنة الإدارية للنقابة.

× تبرؤ المكتب الوطني للجمعية من الاتفاق المعبر عنه في بيان النقابة لـ 2 نونبر واعتباره إياه لا يعني في شيء الأساتذة المتضررين المؤكدين استعدادهم لمواجهة أية محاولة لرفضه...

× تأكيد المكتب الوطني للجمعية أنه لا يأخذ بعين الاعتبار إلا الصيغة الذكية التي جاءت في بلاغ الوزارة الأولى بتاريخ 13 غشت لما تحمله من اعتراف بالحيثف الإداري اللاحق بهذه الفئة الموظفة قبل 19 فبراير 1997، ومن تأكيد على نية الطي النهائي لهذا الملف بما يتناسب ومؤهلاتها العلمية، وهو ما لا يمكن أن يتم إلا من خلال تصحيح الخطأ الإداري، عبر إقرار المعادلة العلمية لشهادة الدكتوراه الفرنسية، وتصحيح وضعية حاملها من خلال إدماجهم في الإطار المهني المستحق، كما يحدده النظام الأساس الذي وظفوا بموجبه (17 أكتوبر 1975)، وهو إطار أستاذ التعليم العالي بعد أربع سنوات من تاريخ التوظيف، دون قيد أو شرط.